

شرح منظومة ذواق الحديث^٣

أوجز تعريف بمشهور أنواع الحديث الشريف

لفضيلة الشيخ
صالح بن عبدالله بن عمر العصيمي

مفظه الله ورعاه

شرح
محمد بن سعيد ابن طوق المري

شرح منظومة ذواق الحديث

أوجز تعريف بمشهور أنواع الحديث الشريف

لفضيلة الشيخ

صالح بن عبدالله بن حمد العصيمي

حفظه الله ورعاه

شرح

محمد بن سعيد ابن طوق المري



منظومة ذواق الحديثي

أوجز تعريف بمشهور أنواع الحديث الشريف

- ١ بِالْحَمْدِ يَتْلُوهُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ وَآلِهِ بَدْءُ النَّظَامِ
- ٢ وَبَعْدُ ذِي مِنَ الْحَدِيثِ عُدَّةٌ وَكُلُّ مَعْدُودٍ أَتَى وَحَدَّهُ
- ٣ قَصَرْتُهَا عَلَى قَلِيلٍ مُطَلَّبُ يُسَهِّلُ الْعِلْمَ وَيُغْري مَنْ طَلَبَ
- ٤ فَمَا رَوَى جَمْعٌ كَثِيرٌ فِي الطَّبَاقِ مَعَ امْتِنَاعِ كَذِبِهِمْ عَلَى اتِّفَاقِ
- ٥ وَأَخْبَرُوا بِمَا انْتَهَى لِلْحِسِّ تَوَاتُرٌ بِهِ الْيَقِينُ أُرْسِي
- ٦ وَغَيْرُهُ الْآحَادُ أَقْسَامًا يُعَدُّ فَقُلْ غَرِيبٌ إِنْ رَوَى رَاوٍ وَجَدُّ
- ٧ وَمَا رَوَى اثْنَانِ الْعَزِيزُ الْمُعْتَمَدُ مَشْهُورُهُ مَعَ ثَالِثٍ حَيْثُ وَرَدُ
- ٨ فَفَوْقَهُمْ مِنْ دُونِ مَا تَوَاتَرَ وَمَا يَزِيدُ حُدَّ بِالتَّوَاتُرِ
- ٩ ثُمَّ الصَّحِيحُ عِنْدَهُمْ إِذَا اتَّصَلَ إِسْنَادُهُ مِنْ غَيْرِ شَذٍّ أَوْ يُعَلِّ
- ١٠ يَرْوِيهِ عَدْلٌ ضَابِطٌ فِي نَقْلِهِ مُعْتَمَدٌ عَنْ مِثْلِهِ فَمِثْلِهِ
- ١١ وَالْحَسَنُ الْمَجْبُورُ طُرُقًا أَوْ غَدَتْ رِجَالُهُ دُونَ الصَّحِيحِ اشْتَهَرَتْ
- ١٢ ثُمَّ الْحِسَانُ مِنْهُ إِنْ تَعَدَّدَتْ فَهُوَ صَحِيحٌ وَبِغَيْرِهِ ثَبَتَ
- ١٣ وَكُلُّ مَا عَنِ الْقَبُولِ نَزَلَا فَهُوَ ضَعِيفٌ بِأَسَامٍ جُعِلَا

- مَرْفُوعُهُ إِلَى النَّبِيِّ مُضَافٌ ١٤ مَوْقُوفُهُ لِصَاحِبٍ يُضَافُ
- وَمَا لِتَابِعٍ نُمِي مَقْطُوعٌ ١٥ وَبِالْحَدِيثِ يُوسَمُ الْمَجْمُوعُ
- وَمُسْنَدُ إِسْنَادِهِ مُتَّصِلٌ ١٦ عَنِ النَّبِيِّ رِوَايَةٌ يُحْصَلُ
- وَمُرْسَلُ الْحَدِيثِ مَا قَدْ وُصِفَا ١٧ بِرَفْعٍ تَابِعٍ لَهُ وَضَعَفَا
- وَمَبْدَأُ الْإِسْنَادِ مِنْ شَيْخٍ سَقَطَ ١٨ مُعَلَّقٌ لَوْ وَاحِدٌ كَانَ فَقَطْ
- وَمُدْرَجُ الْأَلْفَاظِ مَا قَدْ أُثْبِتَا ١٩ فِي سَنَدٍ أَوْ مَتْنِهِ وَمَا أَتَى
- وَالْمُغْضَلُ السَّاقِطُ مِنْهُ أَكْثَرُ ٢٠ مِنْ وَاحِدٍ وَبِالتَّوَالِي يَظْهَرُ
- مُسَلَّسٌ فِيهِ الرُّوَاةُ اتَّفَقُوا ٢١ فِي حَالَةٍ أَوْ وَصَفِهِمْ وَحَقَّقُوا
- وَالْكَذِبُ الْمُخْتَلَقُ الْمَصْنُوعُ ٢٢ عَلَى النَّبِيِّ وَغَيْرِهِ الْمَوْضُوعُ
- بِهِ تَمَامُ نَظْمِي الْمُعَلَّى ٢٣ مُدَّخَرًا عِنْدَ الْعَلِيِّ الْأَعْلَى
- سَمِّيَتْهُ الذَّوَاقُ لِلْحَدِيثِي ٢٤ مُجْتَمَعَ الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ
- وَاللَّهُ رَبِّي وَحْدَهُ الْمُؤَمَّلُ ٢٥ مِنْهُ الْأَجُورُ وَعَلَيْنَا الْعَمَلُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين^(١).

أما بعد فإن علم مصطلح الحديث علمٌ جليلٌ وَقَعُهُ، عَظِيمٌ نَفْعُهُ، إِذْ بِهِ يُعْرَفُ صِحَّةُ مَا نُسِبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مِنْ ضَعْفِهِ، وَلِعِلَّمَاءِ الْحَدِيثِ فِيهِ اصطلاح لا بد لطالب العلم من فهمه.

وهذه مدارس لمنظومة مختصرة في هذا الفن وهي منظومة "ذواق الحديثي" لفضيلة الشيخ صالح بن عبدالله بن حمد العصيمي وفقه الله وأدام نفعه وأجرى الخير على يديه.

وهي مقدمة نافعة في علم المصطلح، أودعها ناظمها جملةً من المصطلحات الحديثية المهمة، وهي تقع في خمسة وعشرين بيتاً، فهي أوجز تعريف بمشهور أنواع الحديث الشريف.

^(١) أصل هذه الأوراق شرح صوتي على منظومة ذواق الحديثي كان في جمادى الأولى لعام ١٤٤٦ وقد اطلع الشارح على هذه الأوراق قبل نشرها فراجعها وأعاد صياغة مواضع منها.

(رابط الشرح الصوتي) (رابط آخر للشرح الصوتي) (رابط الشرح على اليوتيوب).

وحقيقة علم مصطلح الحديث: القواعد التي يُعرف بها حال الراوي والمروى من حيث القبول والرد.

وغايته: معرفة المقبول من المردود.

يقال فيه: مصطلح الحديث وعلم الحديث وعلوم الحديث وأصول الحديث.

قال - وفقه الله -:

بِالْحَمْدِ يَتْلُوهُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ١ عَلَى النَّبِيِّ وَآلِهِ بَدْءُ النِّظَامِ

ابتداءً - وفقه الله - نظمه بحمد الله والصلاة والسلام على النبي وآله صلى الله عليه

وسلم وعلى آله وصحبه وسلم، وهي من آداب التصنيف.

ثم تخلص إلى ذكر مقصوده من نظمه فقال:

وَبَعْدُ ذِي مِنَ الْحَدِيثِ عُدَّةٌ ٢ وَكُلُّ مَعْدُودٍ أَتَى وَحَدَّةٌ

(وَبَعْدُ) أي بعد حمد الله والصلاة والسلام على رسوله صلى الله عليه وسلم (ذِي)

إشارة إلى ما في ذهن الناظم من المسائل الآتي ذكرها (مِنَ الْحَدِيثِ) أي من أنواع

الحديث و(مِنَ) للتبويض لأنه لم يستوف جميع أنواع علوم الحديث في منظومته

هذه (عُدَّةٌ) أنواع علوم الحديث التي سيذكرها الناظم هي عُدَّةٌ يستعين طالب

العلم بمعرفتها على فهم كلام العلماء في شروح الحديث وغيرها من كتب العلم.

وقد وصف ابن الصلاح هذا العلم بأنه من أكثر العلوم تَوَلُّجًا أي دخولًا في فنونها، وإنما كان كذلك لاحتياج العلوم الشرعية إليه من حديث وفقه وتفسير، أما الحديث فظاهر، وأما التفسير فإنَّ أولى ما فُسِّرَ به كلام الله - سبحانه وتعالى - بعد القرآن حديثُ رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويحتاج الناظر في ذلك إلى معرفة ما ثبت مما لم يثبت، وأما الفقه فلاحتياج الفقيه إلى الاحتجاج بما ثبت من الحديث دون ما لم يثبت، ولا يتبين ذلك إلا بهذا العلم الشريف علم مصطلح الحديث.

(وَكُلُّ مَعْدُودٍ) من أنواع علوم الحديث التي سيذكرها في نظمه (أَتَى) باسمه في النظم (وَحَدَّه) أي مع حدّه، والمراد بالحد هنا التعريف، وهو بالنصب على أنه مفعول معه، والواو للمعية، وهي لا تفيد ترتيبًا، فقد يذكر في منظومته الحدّ قبل المحدود، وقد يعكس.

قَصَرْتُهَا عَلَى قَلِيلٍ مُّطَلَّبٍ ۝ ۳ يُسَهِّلُ الْعِلْمَ وَيُغْنِي مَنْ طَلَبَ

(قَصَرْتُهَا) أي منظومتي هذه (عَلَى قَلِيلٍ مُّطَلَّبٍ) يقال: طُلِبَ فهو مطلوبٌ واطُلِبَ فهو مُطَلَّبٌ، وإنما قصرها على القليل الذي تُطَلَّبُ معرفته؛ تسهيلًا للعلم وإغراءً لطالب العلم بطلبه والعناية به.

وعلم المصطلح يقوم على المتن والسند، لذا من المناسب الابتداء ببيانهما قبل الشروع في ما أورده الناظم من أنواع الحديث.

الخبر عند المحدثين مُؤَلَّفٌ مِنْ شَيْئَيْنِ سَنَدٍ وَمَتْنٍ.

فالسند: سلسلة الرواة الموصلة إلى المتن.

والمتن: ما انتهى إليه السند من الكلام.

مثال ذلك: قال البخاري في صحيحه وهو أول حديث فيه: حدثنا الحميدي عبد الله

بن الزبير قال: حدثنا سفيان قال: حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري قال: أخبرني

محمد بن إبراهيم التيمي أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي يقول: سمعت عمر بن

الخطاب - رضي الله عنه - على المنبر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّمَا

الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ...» الحديث.

سلسلة الرواة التي هي الطريق الموصلة إلى المتن هي السند وهي مؤلفة من رواة

وصيغ أداء.

وما انتهى إليه السند من الكلام هو المتن وهو هنا: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ...».

فَمَا رَوَى جَمْعٌ كَثِيرٌ فِي الطَّبَاقِ ٤ مَعَ امْتِنَاعٍ كَذِبِهِمْ عَلَى اتِّفَاقٍ

وَأَخْبَرُوا بِمَا انْتَهَى لِلْجَسِّ ٥ تَوَاتُرٌ بِهِ الْيَقِينُ أُرْسِي

(أُرْسِي) أي أُثْبِتَ.

ابتداء - وفقه الله - بتقسيم الحديث باعتبار وصوله إلينا، وهو بهذا الاعتبار ينقسم

إلى متواترٍ وآحادٍ، وابتداءً من ذلك بالمتواتر.

المتواتر: هو الخبر الذي يرويه عددٌ كثيرٌ تحيل العادة تواطؤهم على الكذب عن مثلهم في جميع طبقات السند، وأسندوه إلى محسوسٍ، وأفاد العلمَ لسامعه.

وبهذا تعرف شروط المتواتر وهي خمسة:

الشرط الأول: أن يرويه عدد كثير، وهذا قول الناظم: (فَمَا رَوَى جَمْعٌ كَثِيرٌ) وقد اختلفوا في تحديد العدد فحدَّه بعضهم بأربعة، وبعضهم بعشرة، وبعضهم باثني عشر، وبعضهم بأربعين، وبعضهم بسبعين، والصحيح أنه ليس لعدد رواة المتواتر حدٌ معيَّن، فقد يتواتر الخبر بعشرة، وقد يتواتر بأقل أو بأكثر.

الشرط الثاني: أن تحيل العادة تواطؤهم على الكذب أي أن يكثر عدد الرواة بحيث لا يمكن أن يتفقوا على أن يكذبوا في الخبر، وهذا قول الناظم: (مَعَ امْتِنَاعِ كِذْبِهِمْ عَلَى اتِّفَاقٍ).

الشرط الثالث: أن يكون ذلك في جميع طبقات السند أي أن يكون هذا العدد الكثير من أول الإسناد إلى آخره، وهذا قول الناظم: (فِي الطَّبَاقِ).

الشرط الرابع: أن يُسندوه إلى محسوسٍ كرؤيةٍ أو سماعٍ، وهذا قول الناظم: (وَأَخْبَرُوا بِمَا انْتَهَى لِلْحِسِّ).

الشرط الخامس: أن يفيد العلم لسامعه بحيث يجزم السامع أن هذا الخبر صدق فيه ناقلوه.

فما اجتمعت فيه هذه الشروط فهو المتواتر، وما لم تجتمع فيه فهو الأحاد كما سيأتي إن شاء الله.

والمتواتر قسمان: لفظي ومعنوي.

فالمتواتر اللفظي: ما اتفق الرواة على لفظه ومعناه كحديث: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» رواه أكثر من ستين صحابياً كما قال في طلعة الأنوار:

وَقَدْ رَوَى حَدِيثَهُ: «مَنْ كَذَبَا...» أَكْثَرُ مِنْ سِتِّينَ مِمَّنْ صَحِبَا

والمتواتر المعنوي: ما اتفق الرواة على معناه دون لفظه كأحاديث الشفاعة والرؤية والحوض والمسح على الخفين ورفع اليدين في الدعاء.

قال الناظم:

مِمَّا تَوَاتَرَ حَدِيثُ مَنْ كَذَبَ وَمَنْ بَنَى لِلَّهِ بَيْتًا وَاحْتَسَبَ
وَرُؤْيَا شَفَاعَةٍ وَالْحَوْضَ وَمَسَحَ خُفَيْنِ وَهَذِي بَعْضُ

ومن الكتب في هذا الباب: "قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة" للسيوطي، و"نظم المتناثر من الحديث المتواتر" للكتّاني.

ثم انتقل إلى ذكر قسيم المتواتر وهو الأحاد فقال:

وَعَيْرُهُ الْأَحَادُ أَقْسَامًا يُعَدُّ ٦ فَقُلْ غَرِيبٌ إِنْ رَوَى رَاوٍ وَجَدُ

وَمَا رَوَى اثْنَانِ الْعَزِيزُ الْمُعْتَمَدُ ٧ مَشْهُورُهُ مَعَ ثَالِثٍ حَيْثُ وَرَدَ
فَفَوْقَهُمْ مِنْ دُونِ مَا تَوَاتُرَ ٨ وَمَا يَزِيدُ حُدَّ بِالتَّوَاتُرِ

الآحاد: هو ما لم يتواتر، فالحديث الذي لم يبلغ حد التواتر بأن فقد شيئاً من شروط المتواتر السابقة هو الآحاد، هذا معنى قوله: (وَعَيْزُهُ الْآحَادُ).

ثم قال: (أَقْسَامًا يُعَدُّ) الآحاد ثلاثة أقسام، وهي على ترتيب الناظم: الغريب والعزيز والمشهور.

(فَقُلْ غَرِيبٌ إِنْ رَوَى رَاوٍ وَجَدَ) الغريب ما تفرد بروايته راوٍ واحد.

(وَمَا رَوَى اثْنَانِ الْعَزِيزُ الْمُعْتَمَدُ) ما رواه اثنان ولو في بعض طبقات السند فهو العزيز.

(مَشْهُورُهُ مَعَ ثَالِثٍ حَيْثُ وَرَدَ) المشهور: ما له طرقٌ محصورة بأكثر من اثنين ولم يبلغ حد التواتر، هذا المشهور الاصطلاحي، وللمشهور إطلاق آخر وهو ما اشتهر على الألسنة.

مسائل:

حديثٌ رواه في طبقة خمسة، وفي أخرى اثنان، وفي طبقة ثالثة ثلاثة، ماذا يسمى؟
الجواب: العزيز.

حديثٌ رواه في طبقة اثنان، وفي أخرى واحد، وفي طبقة ثالثة ثلاثة، ماذا يسمى؟

الجواب: الغريب.

حديثٌ رواه في طبقة أربعة، وفي أخرى ثلاثة، وفي طبقة ثلاثة ثلاثة، ماذا يسمى؟

الجواب: المشهور.

والمتواتر كله صحيح، أما الآحاد من غريبٍ وعزيزٍ ومشهورٍ فمنه الصحيح والحسن والضعيف بحسب توفر شروط الحديث المقبول، فلا يحكم في هذه الثلاثة بحكم مطرد، بل قد يكون الحديث صحيحًا، وقد يكون حسنًا، وقد يكون ضعيفًا.

مسألة: أيُّ الثلاثة يكون فيه الضعف أكثر؟

الجواب: الغريب فالغالب في الغرائب الضعف؛ لأن تفرد الراوي بالحديث مظنة الخطأ والوهم، لكن لا يلزم أن يكون الغريب ضعيفًا، فأول حديث في صحيح البخاري غريبٌ وهو «**إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ**» وآخر حديث في صحيح البخاري غريبٌ وهو «**كَلِمَتَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ، خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ**» كُلُّ واحدٍ من هذين الحديثين لم يصحَّ في طبقاته الأربع الأول إلا من طريق واحدٍ عن واحد.

وفي بدء البخاريٍّ صحيحهٌ بحديث غريبٍ وختمه بحديثٍ غريبٍ لطيفةٌ كما ذكر بعض الشراح وهي الإشارة إلى أن الإسلام بدأ غريبًا وسيعود غريبًا كما بدأ.

ثم انتقل إلى تقسيم الحديث من حيث القبول والرد، وهو بهذا الاعتبار قسمان:

مقبول ومردود، فالمقبول: الصحيح والحسن، والمردود: الضعيف.

فالحديث باعتبار درجته أي قوته وضعفه: صحيح وحسن وضعيف.

قال العراقي في ألفية الحديث:

وَأَهْلُ هَذَا الشَّانِ قَسَمُوا السُّنَنَ إِلَى صَحِيحٍ وَضَعِيفٍ وَحَسَنٍ

قال - وفقه الله -:

ثُمَّ الصَّحِيحُ عِنْدَهُمْ إِذَا اتَّصَلَ ٩ إِسْنَادُهُ مِنْ غَيْرِ شَدٍّ أَوْ يُعَلَّ

يَرَوِيهِ عَدْلٌ ضَابِطٌ فِي نَقْلِهِ ١٠ مُعْتَمَدٌ عَنْ مِثْلِهِ فَمِثْلِهِ

(ثُمَّ الصَّحِيحُ) المقصود الصحيح لذاته (عِنْدَهُمْ) أي عند أهل هذا الشأن وهم

أهل الحديث، ثم ذكر الأوصاف الخمسة التي لا بد من اجتماعها ليكون الحديث

صحيحًا لذاته، وهي اتصال السند والعدالة وتمام الضبط والسلامة من العلة

والسلامة من الشذوذ.

فالصحيح لذاته هو ما اتصل سنده بنقل عدل تام الضبط غير معل ولا شاذ.

ولا بد من بيان هذه الأوصاف الخمسة التي لا يكون الحديث صحيحًا لذاته إلا

إذا اجتمعت فيه:

الوصف الأول: **اتصال السند**، المتصل هو ما سلم إسناده من سقوط فيه بحيث يكون كل راوٍ من رواه قد تحمّله عمن فوقه بطريق معتبرٍ من طرق التحمّل كالسماع والعرض، وهو الذي أشار إليه بقوله: **(إِذَا اتَّصَلَ إِسْنَادُهُ)**.

الوصف الثاني: **العدالة** والعدل: من له مَلَكَه تحمله على ملازمة التقوى والمروءة، المَلَكة: الهيئة الراسخة، وملازمة التقوى: أن يكون مجتنبًا للأعمال السيئة من شرك وبدعة وفسق، وملازمة المروءة: أن يكون مستعملًا ما يُجمّله ويَزِينه تاركًا ما يُدنّسه ويَشِينه، وهو الذي أشار إليه بقوله: **(يُرْوِيهِ عَدْلٌ)**، والمراد هنا عدل الرواية لا عدل الشهادة فلا يختص بالذكر الحر.

الوصف الثالث: **تمام الضبط** أي بلوغ الرتبة العليا في الضبط وهو الذي أشار إليه بقوله: **(ضَبْطُهُ قَدْ كَمَّلَا)**.

والضبط ضبطان:

- **ضبط صدر**: وهو أن يُثَبَّتَ ما سمعه، بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء.

- **ضبط كتاب**: وهو صيانتُه لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه.

الوصف الرابع: **السلامة من الشذوذ** والشذوذ: مخالفة الراوي مَنْ هو أولى منه.

الوصف الخامس: **السلامة من العلة** والعلة: سببٌ خفيٌّ غامضٌ يقدح في صحة الحديث الذي ظاهره السلامة منها، ويسمى الحديثُ مُعَلَّاً؛ لأنه يقال: أعله فلان بكذا، واسم المفعول منه: مُعَلٌّ، لذا فالأجود في تسميته أن يقال: المُعَلُّ، ذكره الحافظ العراقي في شرح ألفيته وفي التقييد والإيضاح، أما المُعَلَّل فهو اسم مفعول من عَلَّلَه، ولا يوجد في كتب اللغة عَلَّلَه إلا بمعنى شغله بالشيء وألهاه به، وأما المعلول فعده النووي لحناً، وقال ابن الصلاح: "إنه مرذول عند أهل العربية واللغة"، وإلى هذين الوصفين أشار بقوله: (مِنْ غَيْرِ شَذٍّ أَوْ يُعَلُّ)، يقال: شَذَّ شَذّاً وشُدُوذاً.

مسائل:

- الحديث الذي يرويه راوٍ فاسقٌ لا يدخل في حد الصحيح لذاته ما الوصف الذي أخرجه؟ الجواب: العدالة.
- الحديث الذي يرويه راوٍ فاحش الغلط ما الوصف الذي أخرجه؟ الجواب: الضبط.
- الحديث الذي سقط من إسناده راوٍ أو أكثر ما الوصف الذي أخرجه؟ الجواب: اتصال السند.

• الحديث الذي اُطْلِعَ فيه بالقرائن وجمع الطرق على علةٍ تقدح في صحته مع أنَّ ظاهره السلامة منها ما الوصف الذي أخرجه؟ الجواب: السلامة من العلة.

• الحديث الذي خالف راويه مَنْ هو أولى منه ما الوصف الذي أخرجه؟ الجواب: السلامة من الشذوذ.

مثال الصحيح لذاته: حديث عمر بن الخطاب السابق: «**إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ...**».

إذا نظرنا إلى الإسناد من حيث الاتصال سنجد أن كل راوٍ من الرواة يقول: حدثنا أو أخبرني أو سمعت فهو متصل السند.

وإذا نظرت إلى الرواة ستجده مسلسلاً بالعدول تامي الضبط.

والحديث سالم من العلة والشذوذ فهو في الصحيحين.

فهذا مثال للحديث الصحيح لذاته الذي اجتمعت فيه شروط الصحة.

وَالْحَسَنُ الْمَجْبُورُ طُرُقًا أَوْ غَدَتْ ١١ رِجَالُهُ دُونَ الصَّحِيحِ اشْتَهَرَتْ

(وَالْحَسَنُ الْمَجْبُورُ طُرُقًا) هذا هو الحسن لغيره وهو الضعيف غير شديد الضعف

إذا تعددت طرقه (أَوْ غَدَتْ رِجَالُهُ دُونَ الصَّحِيحِ اشْتَهَرَتْ) هذا هو الحسن لذاته

وهو ما توفرت فيه شروط الصحيح إلا أنه خَفَّ ضبط راويه. فالحسن لذاته: ما

اتصل سنده بنقلٍ عدلٍ خفيف الضبط وسلم من الشذوذ والعلة.

فالفرق بين الصحيح لذاته والحسن لذاته هو في ضبط الراوي، فراوي الحديث الصحيح تَأَمُّ الضبط، وراوي الحديث الحسن خفيفُ الضبط، وكلاهما محتجُّ به فالحسن كالصحيح في الاحتجاج لكن إن تعارضا ولم يمكن الجمع فالمقدم الصحيح، قال في طلعة الأنوار في الحديث الحسن:

وَهُوَ فِي الْحُجَّةِ كَالصَّحِيحِ وَدُونَهُ إِنْ صِيرَ لِلتَّرْجِيحِ

مثال الحسن لذاته: ما يرويه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده إذا روى عنه الثقات، فليس حديثه من الصحيح لذاته وليس من الضعيف بل هو من الحسن لذاته وقد احتج به جماعة من الأئمة كأحمد وابن المديني وإسحاق والبخاري، أما المناكير في حديثه فهي من جهة الضعفاء الذين يروون عنه.

وهو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاصي، والمقصود بـ(أبيه): شعيب بلا خلاف، وأما الضمير في (جده) فيعود على شعيب، وجد شعيب هو الصحابي الجليل عبدالله بن عمرو، وقد جاء التصريح باسم جده في بعض مروياته في المسند وغيره.

مثاله: ما يرويه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «مُرُوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ وَهُمْ أَبْنَاءُ سَبْعِ سِنِينَ، وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا وَهُمْ أَبْنَاءُ عَشْرِ سِنِينَ، وَفَرِّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ».

ومثل سلسلة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده سلسلة بهز بن حكيم عن أبيه عن جده كلاتهما من الحسن لذاته، فعمر بن شعيب وأبوه صدوقان، وبهز بن حكيم وأبوه صدوقان، ومثلهما ما يرويه محمد بن عمرو - وهو صدوق - عن أبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف عن أبي هريرة رضي الله عنه بل عدّ الذهبي هذه الثلاثة في الموقظة في أعلى مراتب الحسن.

ومثال الحسن لغيره: حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ**» والحديث له شواهد كثيرة عن عدد من الصحابة لا يخلو شيء منها من مقال لكن يقوي بعضها بعضاً لذا حسن الحديث ابنُ الصلاح والنووي وآخرون.

ثم بين الصحيح لغيره فقال:

ثُمَّ الْحَسَانُ مِنْهُ إِنْ تَعَدَّدَتْ ١٢ فَهُوَ صَحِيحٌ وَبِغَيْرِهِ ثَبَتَ

فالصحيح لغيره: هو الحسن لذاته إذا تعددت طرقه.

مثال الصحيح لغيره: حديث محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «**لَوْ لَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ**» قال الترمذي بعد أن أخرج هذا الحديث: "وحديث أبي هريرة إنما صُحِّحَ لأنه قد روي من غير وجه".

وهذا التمثيل ليس لمطلق الحديث بل بقيد كونه من رواية محمد بن عمرو وإلا
فالحديث رواه الشيخان من غير طريقه.

وقد سبقت الإشارة إلى أن ما يرويه محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة
من قبيل الحسن، ومحمد بن عمرو من المشهورين بالصدق إلا أنه لم يكن من
أهل الإتقان، وله أوهام، فهو حسن الحديث، وقد توبع فارتقى الحديث إلى
الصحيح لغيره.

قال العراقي:

وَالْحَسَنُ: الْمَشْهُورُ بِالْعَدَالَةِ ٦ وَالصَّدَقِ رَاوِيهِ، إِذَا أَتَى لَهُ
طُرُقٌ أُخْرَى نَحْوَهَا مِنَ الطُّرُقِ ٧ صَحَّحْتَهُ كَمَثْنٍ (لَوْلَا أَنْ أَشَقُّ)
إِذْ تَابَعُوا (مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرٍو) ٨ عَلَيْهِ فَارْتَقَى الصَّحِيحَ يَجْرِي

وهذه الأربعة -الصحيح لذاته ولغيره والحسن لذاته ولغيره- يجمعها اسم
المقبول.

ثم انتقل إلى النوع الثالث من أنواع الحديث باعتبار درجته أي قوته وضعفه وهو
الضعيف فقال:

وَكُلُّ مَا عَنِ الْقَبُولِ نَزَلًا ١٣ فَهُوَ ضَعِيفٌ بِأَسَامِ جِعِلَا

أي كل ما نزل عن رتبة القبول، فما اختلَّ فيه شرطٌ من شروط القبول الخمسة السابقة أو أكثر فهو الضعيف.

وقوله: **(بِأَسَامٍ جُعِلَا)** يعني به أن للحديث الضعيف أسماءً وأنواعًا كثيرةً لاختلاف أسباب الضعف.

وقد ردَّ الحافظ ابن حجر أسباب ضعف الحديث إلى سببين:

الأول: السَّقْطُ فِي السَّنَدِ بأن يسقط من إسناد الحديث راوٍ أو أكثر.

والآخر: الطعن في الراوي بأن تكون في الراوي صفةٌ تقتضي ردَّ حديثه سواء أكانت تتعلق بالعدالة كالكذب والفسق والجهالة أم كانت تتعلق بالضبط كسوء الحفظ وسيأتي - إن شاء الله - ذكرُ بعض أنواع الحديث الضعيف في المنظومة.

ثم انتقل إلى ذكر أقسام الحديث باعتبار من يُضاف إليه، وهي المرفوع، والموقوف، والمقطوع.

مَرْفُوعُهُ إِلَى النَّبِيِّ مُضَافٌ ١٤ مَوْقُوفُهُ لِصَاحِبٍ يُضَافُ

وَمَا لِتَابِعِ نُمِي مَقْطُوعٌ ١٥ وَبِالْحَدِيثِ يُوسَمُ الْمَجْمُوعُ

(مَرْفُوعُهُ إِلَى النَّبِيِّ مُضَافٌ) المرفوع: هو ما أضيف إلى النبي ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ أو وصفٍ.

مثال القول: حديث **«إنما الأعمال بالنيات»**.

ومثال الفعل: حديث عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ كان لا يدعُ أربعاً قبل الظهر وركتين قبل الغداة.

ومثال التقرير: حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: «أَكَلَ الضَّبُّ عَلَى مَائِدَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

ومثال الوصف: حديث أنس - رضي الله عنه - يصف النبي ﷺ قال: «كَانَ رَبْعَةً مِنَ الْقَوْمِ، لَيْسَ بِالطَّوِيلِ وَلَا بِالْقَصِيرِ».

ثم المرفوع قسمان:

القسم الأول: **المرفوع الصريح** وهو ما كان فيه ذِكْرُ النبي ﷺ كالأمثلة السابقة في القول والفعل والتقرير والوصف فكلها من المرفوع الصريح.

والقسم الآخر: **المرفوع الحكمي** أي ما له حكم الرفع وهو ما لم يُذكر فيه النبي ﷺ.

والمرفوع حُكْمًا أنواعٌ منها:

• قول الصحابي: **أُمِرْنَا** أو **أُمِرْتُ** و**نُهِنَا** أو **نُهَيْتُ**، ومنه قول أم عطية - رضي

الله عنها - كما في الصحيحين: «أُمِرْنَا أَنْ نُخْرِجَ الْعَوَاتِقَ وَالْحِيَضَ فِي

الْعِيدِينَ»، وقولها - رضي الله عنها - كما في الصحيحين: «نُهِنَا عَنْ اتِّبَاعِ

الْجَنَائِزِ وَلَمْ يُعْزَمَ عَلَيْنَا».

- قول الصحابي: **من السنة**، ومنه قول أنس -رضي الله عنه- كما في الصحيحين: «**من السنة إذا تزوج الرجل البكر على الثيب أقام عندها سبعة ثم قسم، وإذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثاً ثم قسم**» فهذا له حكم الرفع؛ لأنهم لا يعنون به إلا سنته ﷺ، حتى إن أبا قلابه راويه عن أنس -رضي الله عنه- قال كما في البخاري: «لو شئت لقلت: إن أنسا رفعه إلى النبي ﷺ» بل قد رواه جماعة عن أنس -رضي الله عنه- وقالوا فيه: قال رسول الله ﷺ، لكن إirاده بالصيغة التي ذكرها الصحابي أولى.
- قول الصحابي: **كنا نرى كذا أو كنا نفعل كذا**، كقول جابر -رضي الله عنه- في الصحيحين: «**كنا نغزل القرآن ينزل**».
- **تفسير الصحابي المتعلق بسبب نزول الآية** كحديث جابر -رضي الله عنه- في الصحيحين: «**كانت اليهود تقول: إذا جامعها من ورائها جاء الولد أحول فنزلت: ﴿نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾**».
- قول الراوي: **يرفعه، يبلغ به، رواية، ينميه**.
- قول الصحابي **فيما لا مجال للرأي فيه**، كقول عمّار بن ياسر -رضي الله عنهما-: «**من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى أبا القاسم**».
- (**موقوفه لصاحب يضاف**) الموقوف: ما انتهى إلى الصحابي من قول أو فعل سواء أكان موصولاً أم منقطعاً.

والصحابي هو من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على الإسلام ولو تخللت ردة في الأصح. قاله الحافظ ابن حجر في نخبة الفكر.

مثال القول: ما قاله ابن عمر - رضي الله عنهما - كما في البخاري بعد حديث: «كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل» قال الراوي: وكان ابن عمر - رضي الله عنهما - يقول: «إذا أمسيت فلا تنتظر الصباح، وإذا أصبحت فلا تنتظر المساء، وخذ من صحتك لمرضك، ومن حياتك لموتك».

ومثال الفعل: ما أخرجه مالك في الموطأ عن نافع أن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - كان يأخذ الماء بإصبعيه لأذنيه. أي في الوضوء فهذا موقف من فعل الصحابي.

وقد يطلقون الموقوف على ما أضيف إلى من دون الصحابي لكن مع التقييد فيقال: وقفه فلان على الزهري، أي جعله من قول الزهري، والزهري من التابعين.

(وَمَا لِتَابِعٍ نُمِي مَقْطُوعٌ) المقطوع: ما انتهى إلى التابعي من قول أو فعل، ومن دون التابعي فيه مثله فما انتهى إلى من هو من أتباع التابعين فإنه يقال فيه مقطوع أيضاً. مثال المقطوع: قول سعيد بن جبيرة رحمه الله - وهو من التابعين - عن رفع اليدين في الصلاة: «هو شيء تزين به صلاتك».

مسألة: ما الفرق بين المقطوع والمنقطع؟

الجواب: المقطوع ما أضيف إلى التابعي، والمنقطع هو ما سقط من أثناء إسناده راو من الرواة، وسيأتي قريباً بيانه إن شاء الله، فالمقطوع من مباحث المتن، والمنقطع من مباحث الإسناد، فحصلت بهذا التفرقة في الاصطلاح بين المقطوع والمنقطع، والمقصود هنا التنبيه إلى أنه وُجد في عباراتهم إطلاق أحدهما في موضع الآخر تجوّزاً في الاصطلاح، فيقال: منقطع على إرادة أنه أضيف إلى التابعي، ويقال: مقطوع على إرادة أنه سقط من أثناء إسناده راو من الرواة.

(وَبِالْحَدِيثِ يُوسَمُ الْمَجْمُوعُ) أي مجموع ما سبق من المرفوع والموقوف والمقطوع يوسم عند علماء هذا الفن بالحديث ويوسم كذلك بالخبر.

وقيل: الحديث ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم، والخبر ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن غيره، وعلى هذا التفريق بينهما فكل حديث خبر وليس العكس.

وما ذكره الناظم من أنه يطلق اسم الحديث على المرفوع والموقوف والمقطوع، هو المعول عليه الذي جرى به عمل أهل هذا الفن تسميةً وتصنيفاً.

وَمُسْنَدُ إِسْنَادُهُ مُتَّصِلٌ ١٦ عَنِ النَّبِيِّ رِوَايَةً يُحَصِّلُ

اختلفوا في حدّ المسند في قول أهل الحديث: "هذا حديث مسند" فقل:

• المسند هو المرفوع، وتفسير المسند بالمرفوع هو قول الحافظ ابن عبد البر، ويلزم منه أن يسمى المنقطع مسنداً ولا قائل به.

• وقيل: المسند هو الموصول مرفوعاً كان أو موقوفاً، وتفسير المسند بالموصول هو قول الخطيب البغدادي.

• قيل: المسند هو ما جمع هذين الوصفين: الرفع والاتصال وبه قال الحاكم صاحب المستدرک، وعليه عمل المحدثين، فإنهم إذا صنفوا المسانيد اشترطوا فيها هذين الوصفين: الأول: أن يكون مرفوعاً، والآخر: أن يكون متصلاً، والأدق أن يقال: أن يكون ظاهره الاتصال، فالمسند: مرفوع صحابي بسند ظاهره الاتصال. وبهذا عرّفه الحافظ ابن حجر في النخبة.

مسألة: إذا قلت: إنَّ المسند هو المرفوع المتصل فما فيه انقطاعٌ خفيٌّ كنعنة المدلس والمعاصر الذي لم يثبت لقيه هل يكون من المسند؟
الجواب: لا يكون من المسند.

وإذا قلت: إنَّ المسند هو مرفوع صحابي بسند ظاهره الاتصال، فما فيه انقطاعٌ خفيٌّ هل يكون من المسند؟

الجواب: نعم يكون من المسند، وقد أطبق الأئمة الذين خرجوا المسانيد على أن الانقطاع الخفي لا يخرج الحديث عن كونه مسنداً.

فالحاصل أنَّ في حَدِّ المُسْنَدِ ثلاثة أقوال:

أولها: المرفوع.

ثانيها: الموصول.

ثالثها: مرفوع الصحابي بسند ظاهره الاتصال، وعليه عامة المحدثين.

ثم انتقل الناظم - وفقه الله - إلى ذكر بعض أقسام الحديث المردود عند المحدثين

لِسَقَطٍ (بفتح القاف وإسكانها) في السند، وقد اقتصر من ذلك على المرسل

والمعلق والمعضل فقال:

وَمُرْسَلُ الْحَدِيثِ مَا قَدْ وُصِفَا ^{١٧} بِرَفْعٍ تَابِعٍ لَهُ وَضَعْفًا

المرسل: ما رفعه التابعي إلى النبي ﷺ.

هذا المشهور عند المحدثين في تعريف المرسل، وهو الأكثر في استعمالهم.

قال العراقي:

مَرْفُوعٌ تَابِعٌ عَلَى الْمَشْهُورِ مُرْسَلٌ أَوْ قِيْدُهُ بِالْكَبِيرِ
أَوْ سَقَطٌ رَأَوْ مِنْهُ ذُو أَقْوَالٍ وَالْأَوَّلُ الْأَكْثَرُ فِي اسْتِعْمَالِ

والمشهور عند الفقهاء والأصوليين أن المرسل هو أن يقول غير الصحابي: قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم، سواء أكان تابعيًا كبيرًا أم صغيرًا أم غير تابعيٍّ

مطلقًا.

وإلى تعريف المرسل عند الفقهاء والأصوليين أشار في المراقي بقوله:

وَمُرْسَلٌ قَوْلُهُ غَيْرٌ مِّنْ صَحْبٍ قَالَ إِمَامُ الْأَعْجَمِينَ وَالْعَرَبِ

صورة المرسل عند المحدثين أن يقول عطاء بن أبي رباح مثلاً: قال رسول الله ﷺ كذا، أو يقول سعيد بن جبير: كان رسول الله ﷺ يفعل كذا.

وتعريف الناظم للمرسل بأنه ما رفعه التابعي أحسن من تعريف البيهقي للمرسل في قوله: (**وَمُرْسَلٌ مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطٌ**)؛ لأنه لو عَلِمَ أن الساقط هو الصحابي ما ضَعَفَ المرسل؛ لأن العلماء مجمعون على عدالة الصحابة، ولكن ضَعَفَ جمهور المحدثين المرسل للجهالة بحال الراوي الساقط كما قال العراقي:

وَرَدَّهُ جَمَاهِرُ النُّقَادِ لِلْجَهْلِ بِالسَّاقِطِ فِي الْإِسْنَادِ

لأنه يُحْتَمَلُ أن يكون الساقط في الإسناد صحابياً ويُحْتَمَلُ أن يكون تابعياً، وهذا التابعي يُحْتَمَلُ أن يكون ضعيفاً ويُحْتَمَلُ أن يكون ثقة، هب أنه كان ثقةً فقد يكون روى عن تابعيٍّ آخر، وهذا التابعي الآخر أيضاً نجهل حاله هل هو ثقة أو ضعيف؟ وقد وجد بالاستقراء رواية ستة تابعين عن بعض، هذا مذهب جمهور المحدثين. وذهب أبو حنيفة ومالك إلى أن المرسل صحيح يُحْتَجُّ به؛ لأن الغالب على أهل تلك القرون الصدق والعدالة، قال العراقي في ألفية الحديث ذاكراً مذهب أبي حنيفة ومالك في المرسل:

وَاحْتَجَّ مَالِكٌ كَذَا النُّعْمَانُ وَتَابِعُوهُمَا بِهِ وَدَانُوا

وبه قال أحمد في رواية وهو المقرر في أصول مذهبه، قال البرهان الحلبي:

قُلْتُ عَزَا لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ شَيْعَتُهُ اخْتِجَاجَهُ بِالْمُرْسَلِ
وقبله الشافعي بشروط، قال العراقي:

وَالشَّافِعِيُّ بِالْكَبَارِ قَيِّدًا وَمَنْ رَوَى عَنِ الثَّقَاتِ أَبَدًا
وَمَنْ إِذَا شَارَكَ أَهْلَ الْحِفْظِ وَافَقَهُمْ إِلَّا بِنَقْصِ لَفْظٍ
وجعل الحافظ ابن حجر في نُزْهَةِ النَّظَرِ شرح نُخْبَةِ الْفِكْرِ الخلاف في التابعي الذي
عُرِفَ من عادته أنه لا يرسل إلا عن ثقة، أما التابعي الذي يرسل عن الثقات وعن
غيرهم فقال: إنه لا يقبل مرسله اتفاقاً.

ولا يدخل في المرسل الذي هو من قسم المردود عند المحدثين مرسل الصحابي
وهو ما رواه الصحابي عن النبي ﷺ مما لم يسمعه أو لم يشاهده إما لصِغَرِ سِنِّه
أو لتأخر إسلامه أو لغيابه، فهذا محكوم له بالوصل وهو من الحديث المقبول
عند الجماهير، قال الحافظ العراقي:

أَمَّا الَّذِي أَرْسَلَهُ الصَّحَابِيُّ فَحُكْمُهُ الْوَصْلُ عَلَى الصَّوَابِ
مثاله ما في الصحيحين من قول عائشة رضي الله عنها: «أول ما بدئ به رسول الله
ﷺ من الوحي: الرؤيا الصادقة».

وَمَبْدَأُ الْإِسْنَادِ مِنْ شَيْخٍ سَقَطَ ١٨ مُعَلَّقٌ لَوْ وَاحِدٌ كَانَ فَقَطْ

المُعَلَّق: ما سقط من أول إسناده راوٍ فأكثر ولو إلى آخر السند، فإذا سقط شيخ المصنف فقط أو شيخه وشيخه ولو إلى آخر السند فهذا المعلق.

والمُعَلَّق من قسم الضعيف للجهل بحال الساقط لكن يستثنى من ذلك معلقات البخاري؛ لأنه التزم الصحة، والكلام في معلقات البخاري التي لم تُوصل في موضع آخر من كتابه، فهذه المعلقات لا تخلو من صورتين:

الصورة الأولى: **أن تكون بصيغة الجزم** كقال وروى وذكر وحكى، فهذه يُستفاد منها الصحة إلى من علّق عنه، لكن يبقى النظر في من أبرز من رواه، فقد يكون صحيحًا أو حسنًا أو ضعيفًا.

والصورة الأخرى: **أن يكون بصيغة التمرّض** كروى ويروى ويُذكر ويُقال، فهذه فيها الصحيح والحسن والضعيف، وإيراد البخاري هذا المعلق في الصحيح مُشعرٌ -كما يقول ابن الصلاح- بصحة أصله إشعارًا يُؤنسُ به ويُركنُ إليه.

والمُعَلَّق كما سبق قد يحذف المصنّف فيه شيخه فقط أو شيخه وشيخه أو يحذف جميع الإسناد إلا التابعي ومن فوقه، أو يحذف جميع الإسناد إلا الصحابي، أو يحذف جميع الإسناد ويقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، هذا كُلُّهُ من المعلق.

مثال المعلق قول البخاري في صحيحه في كتاب العلم: وقال عمر: «تَفَقَّهُوا قَبْلَ أَنْ تُسَوِّدُوا»، وقول البخاري أيضًا: «ورحل جابر بن عبد الله مسيرة شهر إلى عبد الله بن أنيس في حديث واحد» وهذا معلق بصيغة الجزم.

ومن المعلق بصيغة التمرّض قول البخاري -رحمه الله-: ويُذَكَّرُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ: «لَا يَتَطَوَّعُ الْإِمَامُ فِي مَكَانِهِ» ولم يصح.

ثم ذكر المدرج ثم المعضل ولعل المناسب ضمّ النظر إلى نظيره بأن يُقَدَّمَ الكلام عن المعضل، قال -وفقه الله-:

وَالْمُعْضَلُ السَّاقِطُ مِنْهُ أَكْثَرُ ٢٠ مِنْ وَاحِدٍ وَبِالتَّوَالِي يَظْهَرُ

المعضل: ما سقط من أثناء إسناده اثنان فأكثر على التوالي.

وحكمه الضّعف، وإذا كان ما سقط منه راوٍ واحدٌ ضعيفًا للجهل بالساقط فما سقط منه أكثر من راوٍ أولى بالحكم بالضعف.

ذَكَرَ -وفقه الله- المرسل والمعلق والمعضل، وقد بقي وراء هذه الثلاثة رابعٌ هو المنقطع.

والمنقطع: ما سقط من أثناء إسناده راوٍ أو أكثر لا على التوالي، وهو ضعيف للجهل بالساقط.

ويطلق المنقطع إطلاقاً آخرَ أعمّ: وهو ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه وهو الذي قال فيه صاحب البيقونية:

وَكُلُّ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِحَالٍ إِسْنَادُهُ مُنْقَطِعُ الْأَوْصَالِ
وَالسَّقْطُ مِنَ الْإِسْنَادِ نَوْعَانِ:

النوع الأول: **السَّقْطُ الواضح** ويُدرَك بعدم التلاقي بين الراوي وشيخه، ومنه الأقسام الأربعة السابقة (المرسل والمعلق والمعضل والمنقطع) ومن ثمّ احتيج إلى التاريخ؛ لأنه يتضمن تحرير مواليد الرواة، وَوَفَيَاتِهِمْ، وَأَوْقَاتِ طَلِبِهِمْ وارتحالهم، وقد قال سفيان الثوري: "لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ" وقال حفص بن غياث: "إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين" يعني سنّه وسنّ مَنْ كَتَبَ عنه، وقد سأل إسماعيل بن عِيَّاشٍ رجلاً اختبأ: "أيّ سنة كتبت عن خالد بن معدان؟" فقال: "سنة ثلاث عشرة ومئة" فقال: "أنت تزعم أنك سمعت منه بعد موته بسبع سنين".

قال الحافظ العراقي:

وَوَضَعُوا التَّارِيخَ لِمَا كَذَبَا
ذَوُوهُ حَتَّى بَانَ لِمَا حُسِبَا
(ذَوُوهُ) أي أصحاب الكذب.

(بَانَ) أي ظهر كذبهم.

(لَمَّا حُسِبَا) أي لَمَّا حُسِبَ سِنُّهُم وَسِنُّ من زعموا لُقِيَهُمْ له.

وقد ذكر السخاوي في «فتح المغيث» شيئاً من الأخبار في هذا.

وقال الحافظ ابن حجر في «نزهة النظر»: "وقد افتضح أقوامٌ ادَّعَوْا الرواية عن شيوخٍ ظهر بالتاريخ كَذِبُ دعواهم" هذا النوع الأول من السقط هو السقط الواضح.

والنوع الآخر: **السقط الخفي** وهو الذي يخفى على كثير ممن يشتغل بهذا العلم، ولا يدركه إلا الحُذَّاق المُطَّلِعون على طرق الحديث وعلل الأسانيد، وهو نوعان: التدليس والإرسال الخفي، ولم يذكرهما الناظم ولعل المناسب أن يذكرنا في الشرح ولو على وجه الاختصار لتستوفي الإشارة إلى أنواع الضعيف بسبب السقط في الإسناد.

الحديث المدلّس: حديثٌ راوٍ عن لَقِيَهُ ما لم يسمعه منه بصيغة تحتمل وقوع السماع، وهذا الذي يُقصد غالباً عند إطلاق اسم المدلّس، وله أنواعٌ أخرى تُذكر في الكتب التي فوق هذا المختصر.

وهذا التدليس الذي يُقصد منه إخفاء عيبٍ في الرواية ذمّه أكثر العلماء حتى قال شعبة: "التدليس أخو الكذب"، وقال: "لأن أذني أحبُّ إليَّ من أن أدلّس" أراد بذلك المبالغة في الزجر.

وحكم من ثبت عنه التدليس إن كان عدلاً أنه لا يُقبل منه إلا ما صرَّح فيه
بالتحديث، فخير المدلس مقبول إذا صرَّح بالتحديث وإلا فلا.

وهذا الراوي مع من يروي عنه بصيغة موهمة للسمع له حالات:

الحال الأولى: أن يثبت سماعه منه، فهو روى عنه خبراً لم يسمعه منه بصيغة
تحتمل وقوع السماع لكن ثبت سماعه منه غير هذا الخبر المدلس، فهذا تدليس.

الحال الثانية: أن يثبت لقاءه له لكنه لم يسمع منه شيئاً، وهذا تدليس كذلك.

الحال الثالثة: أن تثبت المعاصرة له دون لقاء، وهذا هو المرسل الخفي.

وبهذا يتبين لك الفرق الدقيق بين المدلس والمرسل الخفي، فالراوي في الخبر
المدلس يروي عن لقيه سواء سمع منه غير الخبر المدلس أو لم يسمع منه شيئاً،
وفي المرسل الخفي يروي عن عاصره ولم يلقه.

قال الحافظ العراقي:

وَعَدَمُ السَّمَاعِ وَاللِّقَاءِ يَبْدُو بِهِ الْإِرْسَالُ ذُو الْخَفَاءِ

مسألة: أيهما أشد خفاءً التدليس أو الإرسال الخفي؟

الجواب: التدليس؛ لأنه لقيه، وقد يكون سمع منه غير الخبر المدلس، ثم بعده في
الخفاء الإرسال الخفي، ثم الانقطاع الواضح بأقسامه الأربعة السابقة.

هنا تمت أقسام المردود لسقط في إسناده، وهي ستة ترجع إلى نوعين:

النوع الأول: **السقط الواضح** ويدخل في ذلك: المرسل والمعلق والمعضل والمنقطع.

والنوع الآخر: **السقط الخفي** ويدخل في ذلك: المدلّس والمرسل الخفي.

نرجع إلى ما قاله الناظم في الحديث المدرج، قال الناظم -وفقه الله-:

وَمُدْرَجُ الْأَلْفَاظِ مَا قَدْ أُثْبِتَا ١٩ فِي سَنَدٍ أَوْ مَتْنِهِ وَمَا أَتَى

الحديث المُدرَج: هو ما غيّر سياقُ إسناده أو أدخل في متنه ما ليس منه من كلام الرواة.

ومن التعريف يتبين أنّ المدرج نوعان:

مدرج الإسناد: وهو ما غيّر سياقُ إسناده، وله صورٌ منها: أن يسوق الراوي الإسناد فيعرض له عارضٌ فيقول كلاماً من قبَلِ نفسه فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متنُ ذلك الإسناد فيرويه عنه كذلك.

مثال ذلك: ما وقع لثابت بن موسى الزاهد حين دخل على شريك القاضي وشريك يقول: حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر -رضي الله عنه- أنه قال: قال رسول الله ﷺ، ثم رأى ثابتاً وعلى وجهه نورُ العبادة والصلاح فلما نظر إليه قال: "من كثرت صلاته بالليل حسنَ وجهه بالنهار" يريد به ثابتاً رحمه الله، فظن

ثابتٌ أن ذلك سندُ الحديث، وأنَّ هذا من كلام الرسول ﷺ، فكان يُحدِّثُ به بهذا الإسناد.

ومدرج المتن: ما أُدخل فيه ما ليس منه من كلام الرواة، وقد يكون في أول المتن، أو في أثنائه، أو في آخره.

كونه في أول المتن نادرٌ، مثاله: «أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ، وَيَلِّ لِّلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ».

(أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ) من قول أبي هريرة رضي الله عنه.

وقد يكون في أثنائه، مثاله: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ أَوْ أَنْشِيَهُ أَوْ رَفَعِيَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ».

(أَوْ أَنْشِيَهُ أَوْ رَفَعِيَهُ) من قول عروة بن الزُّبَيْرِ رحمه الله.

وقد يكون في آخره -وهو الأكثر- ومنه: «إِنَّ أُمَّتِي يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ

مِنْ أَثَرِ الْوُضُوءِ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ».

(فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ) من قول أبي هريرة رضي الله عنه.

ويُعرف الإدراج بالنص عليه من الرواي، أو من بعض الأئمة.

ويُعرف أيضًا باستحالة صدوره من النبي ﷺ مثل حديث أبي هريرة رضي الله عنه:

«للعبد المملوك الصالح أجران، والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله وبرُّ

أُمِّي لأحببتُ أن أموت وأنا مملوكٌ» وجه استحالته أن أمَّ نبينا ﷺ ماتت وهو صغير

ﷺ، فيكون (والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله وبرُّ أمِّي لأحببتُ أن أموت وأنا مملوكٌ) من قول أبي هريرة رضي الله عنه.

وأما حُكْمُهُ فلا يخلو الإدراج إما أن يكون عن خطأ أو عن عمد، فإن كان عن خطأ فلا حرج على المخطئ إلا أن كثرت تقديح في ضبط الراوي، وإن كان عن عمد فحكمه المنع؛ لتضمُّنِه نسبة القول إلى غير قائله إلا أن يكون الإدراج لتفسير شيء في الحديث ففيه بعض التسامح، والأولى أن ينصَّ الراوي على بيانه.

مثال الإدراج لتفسير غريب: حديثُ الزُّهري عن عروة بن الزبير عن عائشة - رضي الله عنها - **أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَخْلُو بَغَارَ حَرَاءَ فَيَتَحَنَّثُ فِيهِ - وَهُوَ التَّعَبْدُ -**

الليالي ذوات العدد.

(وهو التعبد) مدرجٌ من كلام الزهري كما ذكر الشَّراح.

مُسَلَّلٌ فِيهِ الرُّوَاةُ اتَّفَقُوا ٢١ فِي حَالَةٍ أَوْ وَصَفِهِمْ وَحَقَّقُوا

الحديث المسلسل: هو الذي تتابع رجال إسناده على صفة، كما قال في البيقونية:

مُسَلَّلٌ قُلْ مَا عَلَيَّ وَصْفٍ أَتَى مِثْلُ أَمَّا وَاللَّهِ أَنْبَانِي الْفَتَى
كَذَاكَ قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَائِمًا أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسَّمَ

ومن فوائد الحديث المسلسل: أنه يدل على مزيد الضبط من الرواة، لأن الرواة إذا تتابعوا على أمر كان في ذلك إشارة إلى ضبطهم له.

والمسلسل باعتبار القول والفعل ثلاثة أقسام:

القسم الأول: المسلسل بالقول كالمسلسل بالسمع بأن يقول كل راوٍ من الرواة: سمعتُ من أول الإسناد إلى آخره، والمسلسل بقول: حَدَّثَنَا بأن يقول كل راوٍ من الرواة: حَدَّثَنَا من أول الإسناد إلى آخره.

ومنه حديث معاذ بن جبل - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال له: «يا معاذُ إني أحبك فقل دُبْرُ كل صلاة: اللهمَّ أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك» فقد تسلسل بقول كل راوٍ من رواته: "إني أحبك فقل".

ومنه الحديث المسلسل بالأولية، الذي يقول كل راوٍ من رواته: حدثني فلان وهو أول حديث سمعته منه، وينتهي تسلسله إلى سفيان بن عيينة ومثله: «الراحمون يرحمهم الرحمن تبارك وتعالى ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء».

القسم الثاني: المسلسل بالفعل كالمسلسل بالقيام، ومنه المسلسل بتشبيك اليد وهو حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «شبك بيدي أبو القاسم ﷺ وقال: خَلَقَ اللهُ الأرضَ يوم السبت» وهكذا الراوي عن أبي هريرة قال: "شبك بيدي أبو هريرة"، وهكذا كل راوٍ من رواته يقول عن شيخه في روايته هذا الحديث عنه: "شبك بيدي".

القسم الثالث: **المسلسل بالقول والفعل** كحديث أنس - رضي الله عنه - أنه قال:

قال رسول الله ﷺ: «لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره وحلوه ومُمرّه، وقبض رسول الله ﷺ على لحيته وقال: آمنت بالقدر خيره وشره وحلوه ومُمرّه» فقد تسلسل بقبض كل راوٍ على لحيته وبقوله: "آمنت بالقدر خيره وشره وحلوه ومُمرّه".

وغالب المسلسلات واهية غير صحيحة، فقلما تسلم المسلسلات من الضعف، والمقصود أنّ التسلسل غير صحيح لا المتن، فقد يكون المتن مُخرَجًا في الصحيحين أو في أحدهما.

والمسلسل منه ما **تسلسل من أوله إلى آخره** كالمسلسل بقراءة سورة الصف وهو الذي تسلسل بقراءة كل راوٍ من رواه لسورة الصف كاملةً، وهو أصح مسلسل يُروى في الدنيا، ومنه ما **انقطع تسلسله في أثناء الإسناد** كالمسلسل بالأولية فقد انقطع تسلسله عند سفيان بن عيينة، وما بعد سفيان من التسلسل غير صحيح.

ثم ختم الناظم الكلام عن أنواع علوم الحديث بذكر الحديث الموضوع، وهو شر أنواع الضعيف فقال:

وَالْكَذِبُ الْمُخْتَلَقُ الْمَصْنُوعُ ٢٢ عَلَى النَّبِيِّ وَغَيْرِهِ الْمَوْضُوعُ

الكذب على النبي ﷺ محرم بالإجماع؛ لما تواتر عنه ﷺ من قوله: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» وقد اتفقوا على عدّه من كبائر الذنوب.

وقد عرّف الناظم الحديث الموضوع بأنه الكَذِبُ الْمُخْتَلَقُ المصنوع على النبي ﷺ وغيره، فلا يختص اسم الموضوع بما وضع على النبي صلى الله عليه وسلم، بل يشمل غيره كما وُضِعَ على الصحابة والتابعين، والغالب إطلاقه على ما وُضِعَ على النبي صلى الله عليه وسلم.

وهذا الألفاظ الثلاثة (الكذب المختلق المصنوع) متقاربةٌ جيء بها في تعريف الموضوع للتأكيد في التنفير منه.

والأخبار الموضوعية تحرم روايتها مطلقاً إلا مقرونةً ببيان وَضْعِها سواء في الحلال والحرام أم في الفضائل؛ لقوله ﷺ: «**من حدّث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين**» وهما واضعُ الحديث وناقلُهُ أو «**فهو أحد الكاذبين**» أي من جملة الكاذبين.

قال العراقي -رحمه الله-:

شَرُّ الضَّعِيفِ الْخَبَرُ الْمَوْضُوعُ الكَذِبُ الْمُخْتَلَقُ الْمَصْنُوعُ
وَكَيْفَ كَانَ لَمْ يُحِيزُوا ذِكْرَهُ لِمَنْ عَلِمَ مَا لَمْ يُبَيِّنْ أَمْرَهُ

وربما أطلق اسم الموضوع على حديثٍ وقع فيه ذلك دون قصد الراوي أن يكذب على النبي ﷺ، ومنه ما سبق قريباً في الكلام عن مدرج الإسناد من خبر ثابت بن موسى الزاهد مع شريك القاضي، وهذه القصة يذكرها أهل الحديث في الكلام

عن مدرج الإسناد وفي الكلام عن الحديث الموضوع مثلاً على الوضع من غير
تعمد كما قال الحافظ العراقي:

..... وَمِنْهُ نَوْعٌ وَضَعُهُ لَمْ يُقْصَدِ
نَحْوُ حَدِيثِ ثَابِتٍ «مَنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ» الْحَدِيثَ وَهَلَّةٌ سَرَتْ
بِهِ تَمَامُ نَظْمِي الْمُعَلَّى ٢٣ مُدَّخَرًا عِنْدَ الْعَلِيِّ الْأَعْلَى
سَمَّيْتُهُ الذَّوَّاقَ لِلْحَدِيثِي ٢٤ مُجْتَمَعَ الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ
وَاللَّهُ رَبِّي وَحْدَهُ الْمُؤَمِّلُ ٢٥ مِنْهُ الْأَجُورُ وَعَلَيْنَا الْعَمَلُ

الْحَدِيثِيُّ: أراد به المبتدئ في طلب الحديث.

وَالذَّوَّاقُ يستعمل مصدرًا لذاق، يقال: ذاق الشيء يذوقه ذوقًا ومذاقًا وذواقًا،
وَيُسْتَعْمَلُ اسمًا لما يُذَاقُ أي للمأكول والمشروب، ومنه ما يروى في شمائل
الترمذي من أنه - صلى الله عليه وسلم - لم يكن يَذُمُّ ذَوَاقًا. وقد يُستعمل في غير
المأكول والمشروب بل في المطعوم المعنوي من العلم والأدب، ومنه ما يروى
في شمائل الترمذي من أن الصحابة كانوا إذا كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم
لا يفترقون إلا عن ذواق. ضُرِبَ الذَّوَّاقُ هنا مَثَلًا لما ينالونه من العلم، والمعنى:
أنهم لا يفترقون عنه صلى الله عليه وسلم إلا عن علمٍ يتعلمونه يقوم لأنفسهم
وأرواحهم مقام الطعام والشراب لأجسامهم، فلا يقومون من عنده إلا وقد
استفادوا علمًا جزيلاً وخيرًا كثيرًا. وما في هذه المنظومة هو من هذا المعنى، فما

اشتملت عليه هذه المنظومة من أوجز تعريف بمشهور أنواع الحديث الشريف هو للحديثي أي المبتدئ في طلب الحديث مفتاح البداية وذوق الحلاوة في هذا الفن، وفي هذه التسمية إشارة إلى أنه نظم موجز مختصر يتذوقه الطالب المبتدئ ويصيب منه طرفاً صالحاً يلتذ به فيحب هذا الفن ويلتمس بعده الاستزادة بدراسة ما هو أوسع منه.

ونظيره في التسمية: ذوق الطلاب في علم الإعراب للعلامة محمد بن أحمد بن عبد القادر الحفطي رحمه الله، وقد شرح كتابه الشيخ صالح العصيمي حفظه الله وذكر أن في هذه التسمية إشارة إلى اختصاره وأن من ذاقه وأصاب منه طرفاً أحبه والتمس ما بعده من الزيادة، فما قال الشيخ صالح حفظه الله وأدام نفعه في تسمية ذوق الطلاب يقال مثله في ذواق الحديثي.

أسأل الله أن يرزقنا جميعاً العلم النافع والعمل الصالح وأن يجزي الشيخ صالحاً خيراً الجزاء وأن يجعل له من أجر هذه المدارس أوفر حظ ونصيب.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّم عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ

